محضر الجلسة رقم 305

التاريخ: الجمعة 11 جمادى الأولى 1448هـ (23 أكتوبر 2026).
الرئاسة: السيد أحمد توزي رئيس مجلس النواب؛
والسيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: خمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي النواب والمستشارين للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية حول مشروع قانون المالية رقم 60.26 للسنة المالية 2027.

السيد أحمد توزي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس المستشارين المحترم؛
السيدة رئيسة الحكومة المحترمة؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛
تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور ومقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، نعقد هذه الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والمستشارين للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية حول مشروع قانون المالية رقم 60.26 للسنة المالية 2027.
الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية، فليتفضل مشكورا.

السيد فوزي لقجع وزير الاقتصاد والمالية والنجاعة العمومية:
بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد رئيس مجلس النواب؛
السيد رئيس مجلس المستشارين؛
السيدة رئيسة الحكومة؛
السيدات والسادة الوزراء؛
السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛
أود بداية، ونحن نلج ولاية تشريعية وحكومية جديدة، أن أتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان، لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، على الثقة السامية التي وضعها في الحكومة رئيسة وأعضاء، راجيا من المولى عز وجل، أن يمكننا جميعا من حمل الأمانة على أحسن وجه.
كما أود أن أهنئ أعضاء مجلس النواب المنتخبين حديثا على ثقة الناخبين إبان المحطة الانتخابية الأخيرة التي برهنت سلاستها على مدى تجذر الخيار الديمقراطي لبلادنا، وأنا أتقدم أمامكم لعرض مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2027، لا بد من الإشارة إلى أن هذه المحطة لديها خصوصية استثنائية تكمن في اعتبار الولاية الحكومية مؤطرة برهانات كبرى، تعبد الطريق أمام تجربة جديدة بالغة الأهمية لا تنتظم في استمرارية قال الناخبون كلمتهم فيها، ولا في قطيعة غير مبررة، بل تقوم على تغيير الاتجاه عبر إحداث منعطف جوهري يعيد بناء التوازن إلى المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، مع معالجة آثار الاختلالات الحاصلة.
ولعل أبلغ تعبير يلخص بدقة هذا المسعى ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، حيث قال جلالته: "**وتأتي هذه الولاية في ظرفية استثنائية، حافلة بالفرص التي قد لا تتكرر لمواصلة الإنجازات في مختلف المجالات، وإننا ننتظر أن تشكل الولاية التشريعية والحكومية الجديدة منعطفا حقيقيا لمواصلة طموح المغرب كقوة اقتصادية صاعدة وموثوقة، في توازن وانسجام بين النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية**"، انتهى مقتطف الخطاب الملكي السامي.
لقد كانت هذه المحطة الانتخابية لحظة سياسية متقدمة حضر فيها تنافس البرامج الانتخابية بشكل لافت وغير مسبوق، ليتضح في النهاية أن الاتجاه الوازن كان للمضامين الاجتماعية المشفوعة بتدقيقات الإنجاز.
وعلى أساس هذه الأرضية وبعدما تفضل صاحب الجلالة نصره الله، بتعيين السيدة فاطمة الزهراء المنصوري رئيسة للحكومة، في سابقة ترسخ الاستثناء المغربي، تم تشكيل حكومة سياسية منسجمة من حيث الاشتراك في المنطلقات والركائز السياسية الاجتماعية المسنودة بقناعات ديمقراطية تحديثية راسخة.
وعليه، فإن مشروع قانون المالية الذي بين أيديكم يستند إلى التوجيهات الملكية السامية ذات الأبعاد الاستراتيجية والعملية في نفس الآن، كما يستند للبرنامج الحكومي الذي يترجم المنظومة السياسية الاجتماعية المؤطرة للتحالف الحكومي.
هذا هو الإطار العام للاختيارات التي تؤسس لمرحلة جديدة وتحدد الاتجاه العام لمشروع القانون الحالي.
أما فيما يخص البعد العملي الإجرائي، فإن البرنامج الحكومي جاء ليترجم الالتزامات الانتخابية التي شكلت أساسا للتعاقد مع الناخبين، يغطي مدة الولاية المحددة في 5 سنوات، وبالتالي فإن مشروع قانون المالية 2027 سيغطي مرحلة أولى من تنفيذ البرنامج، كحلقة أولية، ستليها حلقات أربع يكتمل بها تنفيذ البرنامج باكتمال الولاية في أفق خمس سنوات المقبلة.
وهنا لا بد أن أفتح قوسا للتطرق لكثير من الأحاديث المرتبطة بهذه

النقطة بالذات والتي انطلقت في الآونة الأخيرة على لسان بعض نواب الأمة، وإن كان المنطق السليم وحس المسؤولية يفرض أن تكون هذه المؤسسة بعيدة عن هذه النقاشات.

كيف يعقل أن يتم إطلاق أحكام بكون الحكومة قد تراجعت عن التزاماتها ووعودها الانتخابية، والحال أن مشروع قانون المالية لم يكن قد وضع بعد لدى البرلمان؟

وكيف يعقل أن يعتبر نواب محترمون أن الالتزامات الانتخابية يجب تحقيقها الآن وفي مستهل السنة الأولى للولاية التشريعية؟

طبعا، حين يأتي نائب الأمة ويطلق أحكاما لا أساس لها حتى قبل أن يتوصل بمشروع قانون المالية، فمعناه أن النية تصب في تعمد الإساءة والتضليل، بل وخداع المواطنين، غير أن ما ينساه هو أن المعارضة ليست بهذه السهولة، وطمع الاستسهال جزء من طبع الطمع السيء، والشعبوية لم تفلح مع السابقين فأحرى مع اللاحقين، والأجدر والأجدى احترام ذكاء المواطنين، لأن المغاربة قادرون على التمييز بين الأمور ولا يصح معهم إلا الصحيح، لذلك لا بد من بعض الاجتهاد لأن ممارسة المعارضة أساسي في البناء المؤسساتي والديمقراطي.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أيضا أن أنصح بعض مسؤولي حزب معين بالتوقف عن تجنيد بعض الشباب لترويج الأكاذيب على مواقع التواصل الاجتماعي حول تراجع الحكومة عن وعودها، أو على الأقل إن عجزوا عن الإقلاع عن هذه العادة السيئة، فعليهم أن لا يتركوا آثارا كثيرة تفضحهم في المستقبل القريب.

حضرات السيدات والسادة؛

بعد هذا المدخل الذي أعتبره ضروريا لكشف المرجعيات والأسس العامة المؤطرة لعمل الحكومة والتي تمتد لتأطير مشروع قانون المالية، لا بد من تسجيل وقفة لملامسة بعض الأبعاد ذات الصلة، سواء بالاختلالات الحاصلة في المجالات السوسيو اقتصادية، أو بالتقويم الممكن في إطار تغيير الاتجاه المشار إليه آنفا.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد طغى في السنوات الماضية تعبير الدولة الاجتماعية في مجال التداول اليومي، غير أن واقع الحال كان يؤشر على الدوام إلى أن الابتعاد عن جوهر الدولة الاجتماعية ما فتئ يكبر، الشيء الذي جعل النتائج لا تساير التطلعات.

ولعل المفارقة الكبرى التي أدت لهذا الوضع تتمثل في الفصل بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، ففي ما كانت السياسات الاجتماعية تسعى جاهدة لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين عبر مجهودات مالية ضخمة، كانت السياسة الاقتصادية تسعى جاهدة لتسييد منطق السوق بدون ضوابط ولا تقنين ولا تدخل، الشيء الذي أسفر عن استفحال ثقافة الربح السريع والفاحش ومظاهر الريع والاحتكار والوساطة الطفيلية، وهذه الأمور تحمل إسما متعارفا عليه في عالم الاقتصاد والسياسة عموما وهو ما يشار إليه بـ"الرأسمالية المتوحشة" تارة وبـ"النيو ليبرالية" تارة أخرى والتي كانت ضمن أسباب العديد من التوترات في العالم.

إنني أريد أن أخلص من هذا الرصد السريع إلى أنه لا يمكن بناء دولة اجتماعية تسودها العدالة الاجتماعية إلا إذا خضع البعدان الاقتصادي والاجتماعي لمنظور متكامل داخل نسق موحد، أو بصيغة أكثر وضوحا، لا يمكن بناء دولة العدالة الاجتماعية بسياسة اقتصادية تعادي كل ما هو اجتماعي وتنتصر لمنطق الاحتكار والإقصاء، وهنا بالضبط يكمن مضمون شعار تغيير المسار من تنافر معادلة الاقتصادي والاجتماعي إلى انسجام المعادلة وخضوع السياسة الاقتصادية والاجتماعية لنفس القاعدة التي تقوم على استعادة التوازن الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تغيير المسار يعني من بين ما يعنيه أنه بالقدر الذي يجب على الدولة توفير كافة الشروط المشجعة للاستثمار المنتج، والمبادرة الخاصة الكفيلة بخلق الثروة، بالقدر الذي يجب على الدولة حماية حق المواطن في العيش الكريم، والعمل على ضمان عدم تحول السوق إلى مجال منفلت يقتات على خبز البسطاء وقفة الأسر.

وهنا فقط يمكن الحديث عن الدولة الاجتماعية، أي الدولة التي لا تكتفي بتوفير التغطية الصحية والدعم المباشر، بل الدولة التي تتدخل لمحاربة الفساد وتضارب المصالح وضمان الأمن الغذائي والطاقي، ومحاربة الاحتكار لفتح فضاء التطور أمام المقاولة الصغرى والمتوسطة، إلى غير ذلك من مظاهر التأطير الذي يعيد التوازن للمجتمع بما يضمن الفضاء السليم لضمان الحقوق والواجبات لمختلف الشرائح، وفق ما ينص عليه دستور المملكة.

إن بلوغ هذه الأهداف يتوقف على نهج سياسة اقتصادية تسير في اتجاه إنضاج شروط تحقيق هدف المغرب الصاعد، وهذا يستدعي قبل كل شيء تقوية دولة الحق والقانون تشريعا وتنفيذا، بما يوفر ضمانات الشفافية والحماية القانونية للمبادرة الحرة، خاصة منها المتعلقة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا التي تشكل معظم النسيج المقاولاتي المنتج للثروة ولفرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة؛

إن المنظور العام الذي بسطته أمامكم ينضاف إليه الشرط الموضوعي الذي يؤثر لهذا الحد أو ذاك في وضع مشروع قانون المالية، من خلال قراءة موضوعية للسياقات الخارجية وطبيعة تأثيراتها على السياسة الاقتصادية والموازناتية خلال السنة المقبلة.

فكما تعلمون، يأتي إعداد هذا المشروع في سياق دولي يرزح تحت وطأة الصراعات الجيو استراتيجية التي أثرت وتؤثر على الأمن والسلم العالميين وتمتد ارتداداتها إلى المس بالاستقرار الاقتصادي العالمي.

في هذه الظروف الدولية الاستثنائية، وقبل الدخول في التفاصيل وعلاقة كل ذلك بمشروع قانون المالية، لا بد أن نتوقف عند تطورات قضيتنا الوطنية الأولى التي تظل في مقدمة ثوابت العمل الحكومي، لنستحضر باعتزاز ما حققته بلادنا بقيادة جلالة الملك نصره الله، من مكاسب لفائدة وحدتها الترابية، وما كرسه قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025 من اعتماد المقترح المغربي للحكم الذاتي أساسا وحيدا من أجل الطي النهائي لهذا النزاع المفتعل.

ولا يسعنا بهذه المناسبة سوى تقديم تحية إجلال وتقدير للساهرين على حماية التراب الوطني من قوات مسلحة ملكية ودرك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية وإدارة ترابية، على تجندها الدائم، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، لضمان الطمأنينة والأمن والاستقرار لبلدنا.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أعد هذا المشروع في ظرفية دولية تتسم باستمرار عدم اليقين مع ارتفاع كلفة الصراعات وما يصحبها من اضطراب في سلاسل الإمداد، وتتداخل هذه التطورات مع الضغوط المرتبطة بأمن الطاقة والغذاء.

وفي هذا السياق، من المرتقب أن يسجل نمو الاقتصاد العالمي انتعاشا طفيفا ليبلغ 3,4% سنة 2027 مقابل 3,1% سنة 2026، كما يتوقع أن يظل نمو منطقة الأورو الشريك التجاري الرئيسي لبلادنا معتدلا في حدود 1,1% سنة 2026، و1,2% سنة 2027، بما يستدعي ضرورة مواصلة تنويع أسواقنا الخارجية ومصادر نمو اقتصادنا.

وأمام هذه التحولات، تستند بلادنا إلى مكتسبات الإصلاحات والأوراش التي انخرطت فيها، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، لتعزيز قدرتها على الصمود واغتنام الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي.

وعلى المستوى الوطني، تم إعداد المشروع في سياق يتوقع أن يحقق فيه الاقتصاد الوطني نسبة نمو تراوح 4,7% سنة 2026، ويستند هذا التقدير إلى نمو الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 2,9%، وإلى انتعاش النشاط الفلاحي ليبلغ 18%، في ظل محصول حبوب بلغ 90 مليون قنطار برسم هذا الموسم الفلاحي.

وتواكب هذه الدينامية توقعات باحتواء التضخم في حدود 0,7%، كما يرتقب أن تغطي احتياطات الصرف نحو ستة أشهر من الواردات عند نهاية السنة.

وعلى صعيد المالية العمومية، يتوقع تقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام، بتحسن 0,5% مقارنة مع سنة 2025، واستقرار نسبة المديونية عند 67,5% من الناتج الداخلي الخام.

ويدعّم هذا المسار الأداء الإيجابي للمداخيل الجبائية التي بلغت 288.3 مليار درهم عند متم شتنبر 2026، بزيادة قدرها ولله الحمد، 30.2 مليار درهم، أي بنسبة 11,7% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية.

إن هذه المعطيات تمنح بلادنا قاعدة لمواصلة الإصلاح وتمويل أولوياتها، وتؤكد في الآن ذاته ضرورة تعزيز النمو غير الفلاحي وتقوية الموارد المستدامة لبلادنا، وصيانة التوازنات التي تحمي قدرتها على التدخل.

ومن هذا المنطلق، يجمع مشروع قانون المالية لسنة 2027 بين تعبئة الإمكانات المتاحة لتسريع الوفاء بالتزامات الحكومة، ومواصلة بناء الهوامش المالية والاقتصادية لاستدامة هذا الوفاء في محيط دولي يستدعي اليقظة وحسن ترتيب الأولويات.

حضرات السيدات والسادة؛

إن التحولات الدولية وما يصاحبها من مخاطر يفرض أن نوسع قدرة اقتصادنا على الصمود، وأن نحمي هوامش القرار السيادي، ويقتضي كذلك تعبئة الاستثمار المنتج، وتقوية موارد الدولة وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات التي تحقق أكبر أثر اقتصادي واجتماعي.

وفي هذا الإطار، نعتبر الحفاظ على توازن مالية الدولة، شرطا لاستمرار الإصلاحات وحماية الحقوق الاجتماعية على المدى الطويل.

فمتانة المالية العمومية تمنحنا القدرة على الوفاء بالالتزامات، والقوة في مواجهة الأزمات، ووضوح الرؤية لمواصلة أوراش التنمية.

ومن واجبنا أن نضمن لكل درهم من المال العام وجهة واضحة، وأثرا ملموسا، وأن نجعل نجاعة الإنفاق ومساءلة القائمين عليه جزءا من الوفاء بالمسؤولية السياسية.

ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى نقاش برلماني عميق ومسؤول حول اختيارات هذا المشروع، يثري مضامينه، ويعزز أثره، في احترام تام لاختصاصات كل مؤسسة، وللدور الدستوري للمعارضة.

وسنسهر معكم وفق مقتضيات الدستور، على الحفاظ على توازن مالية الدولة إيمانا منا بأن جودة هذا النقاش العمومي، وقوة الرقابة البرلمانية، تدعمان صدقية العمل الحكومي وتعززان ثقة المواطنين في مؤسساتهم.

وبهذه الروح، نقدم مشروع قانون المالية لسنة 2027 واضعين نصب أعيننا مسؤولية تأسيس انطلاقة واضحة لهذه الولاية، تصل الالتزام السياسي بالأجرأة المالية، وتجمع بين تسريع التنمية والإنصاف في توزيع ثمارها.

ولتنزيل الأولويات التي ذكرتها، ستتخذ الحكومة مجموعة من التدابير التي تشكل بداية الأجرأة الفعلية لالتزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي، وذلك وفق منظور يراعي تداخل القطاعات، ومجالات الفعل والترابط المنطقي والمؤسساتي فيما بينها؛ ويتعلق الأمر:

- **أولا،** العمل على إعادة أسعار المواد الأساسية إلى مستويات معقولة من خلال تحديث مسالك التوزيع، وأسواق الجملة، وتعزيز التنافسية وتقليص تكاليف الوساطة عبر إحداث 6 شركات جهوية للتجميع والتسويق في الأحواض الفلاحية الكبرى، هذا إلى جانب إصلاح شامل لمسالك اللحوم

والأسماك، ويخصص مشروع قانون المالية لهذا الغرض مليار درهم؛

- **ثانيا**، الرفع من القدرة الشرائية للأسر، وذلك عبر المراجعة التدريجية للضريبة على الدخل من 2027 لـ 2031 بهدف تخفيف العبء الضريبي على الأجراء، والطبقة المتوسطة وتشجيع الشغل المصرح به.

وتشمل هذه المراجعة رفع حد الشطر الأول المتعلق بالدخل الصافي المعفى من 40.000 إلى 60.000، وتقليص عدد الأشطر الخاضعة للضريبة من 5 إلى 3، واعتماد معدلات ضريبية تصاعدية بنسبة 10 و20 و30 على هذه الأشطر، فضلا عن خفض المعدل الهامشي المطبق على الشطر الأخير من 37 لـ 30. وغنشرح علاش ما درناش 30% فهاذ السنة ملّي نسالي هاذ الأمر المرتبط بإصلاح الضريبة على الدخل.

وبفضل هذا الإجراء، تصبح الأجور الشهرية الصافية التي تقل عن 10.000 درهم معفاة من الضريبة على الدخل ابتداء من فاتح يناير 2027، لترتفع بذلك نسبة الفئات المعفاة من هذه الضريبة إلى 87%، معناه أن 87% ما بقى لنا إلا 13% من الأجراء اللي بقاو تيأديو الضريبة على الدخل، 87% ستعفى إعفاء كاملا وشاملا انطلاقا من 2027.

كما سيبلغ المكسب الشهري انطلاقا من يناير 2027 نحو 500 درهم بالنسبة لغالبية الأجراء المعنيين، ويقدر الأثر المالي برسم سنة 2027 لهذا الإجراء بـ 5.5 د المليار ديال الدرهم.

وغادي يتواصل هاذ الإصلاح خلال السنوات المقبلة ليرتفع المكسب الشهري إلى 1186 بالنسبة لأجير يتقاضى 11.800 درهم شهريا غادي تزاد ليه 1186، و3079 درهم شهريا بالنسبة لأجر قدره 18.700 درهم في سنة 2031.

وعلاش ما درناش 30% ابتداء من يناير؟ لأن الضريبة على الشركات اللي أقل من 100 مليون تتخلص 20%، لما تنضيفو لها 10% نتاع الضريبة على توزيع الأرباح و(le taux effectif)، يعني النسبة الحقيقية لهاذ الضريبة كترجع هي 28%، وبالتالي إيلا درنا 20% من السنة الأولى من يناير هاذ الناس اللي اليوم اللي راهم في المجال نتاع الضريبة على الشركات غادي يتحولوا للضريبة على الدخل.

إذن بغينا نصلحو هاذ الإجراء التقني وغنهبّطو الضريبة الشطر لـ 20%.

الرفع التدريجي من الحد الأدنى لمعاش التقاعد لـ 3000 درهم شهريا انطلاقا من 1 يناير2027، هاذ الحد الأدنى اليوم الذي يراوح 1000 درهم غنطلعوه مرة وحدة 1700 درهم، معناه لن يعود عندنا تقاعد في المغرب أقل من 1700 درهم انطلاقا من فاتح يناير 2027، وهاذ الإجراء سيستفيد منه 500 ألف متقاعد ومتقاعدة انطلاقا من فاتح يناير، وفيهم أكثر من 150 ألف أرملة؛

- **الإجراء الثالث** لتحسين الدخل هو الرفع، ابتداء من فاتح يناير 2027، من نسبة المعاش المخول للأرامل من 50% إلى 100%.

وهاذ الإجراء اللي غادي انطلقوا فيه من فاتح يناير إن شاء الله، غادي تستافد منو 431 ألف أرملة بالضبط.

وهاذ الإجراءين بجوج المرتبطين بالتقاعد، الحد الأدنى في 1700 باش إن شاء الله، نوصلوا لـ 3000 درهم في نهاية الولاية بعيدا عن كل حساب واحتساب سياسوي.

ونتمناو من الله سبحانه وتعالى يتيح لنا الإمكانات أننا نديرو غير في العام الثاني ما كاين حتى إشكال، تكون باقية الانتخابات بعيدة؛ هاذ الإجرائين الإثنين سيكلفان لوحدهما 10 د المليار نتاع الدرهم.

الإجراء الآخر تحمل الدولة لمبلغ كل فاتورة كهرباء تقل أو تساوي 100 درهم شهريا، وهاذ الإجراء باش نرفعو كل لبس، تيعني اليوم 6 د الملاين نتاع الزبناء، وهو ما يمثل 60% من مجموع الزبناء اللي تيستهلكو الطاقة الكهربائية.

بطبيعة الحال فيهم الأسر، ولكن كاين مجموعة من الأنشطة الحرفية اللي حتى هي تتستهلك الكهرباء وخاصة في العالم القروي، وتتستهلك أقل من 100 درهم.

تفعيل هذا الإجراء ابتداء من فاتح يناير 2027 سيكلف 2.8 د المليار نتاع الدرهم.

دائما في الإجراءات التي قررتها الحكومة، وفقا لتوجهاتها في البرنامج الحكومي، وأجرأتها في أول سنة مالية: كاين تسريع استكمال تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، أولا الرفع التدريجي للحد الأدنى للدعم الاجتماعي المباشر من 500 لـ 1000، وانطلاقا من 1 يناير، 500 درهم غادي ترجع 600 درهم، غادي يولي الحد الأدنى هو 600 وغادي نمشيو بشكل مسترسل باش نوصلو لـ 1000 درهم كحد أدنى، وهاذ الإجراء يتطلب 3 نتاع المليار نتاع الدرهم.

ولتوضيح الأمور المرتبطة بالدعم الاجتماعي، وعن الأمور التي تربطه بالولوج إلى سوق الشغل في الحكومة، نؤكد على أن الاستفادة من هذا الدعم هو حق للأسر المحتاجة إلى ذلك، ولكن هو أيضا آلية لتطوير مقوماتها حتى تلج بشكل نهائي للاقتصاد، وتصبح أسرا خالقة للثروة دون الاتكال على هاذ الإعانة التي قلت بأن الحكومة سترفعها لـ 600 درهم، مع عدم ربطها باشتغال فرد أو كل أفراد الأسرة.

الاعتماد التدريجي لاستهداف يرتكز أساسا على الدخل الفعلي للأسر، بدل المؤشر السوسيو اقتصادي كمحدد للاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر. وهنا يظهر جليا مدى ضرورة التراكم في الفعل السياسي والحكومي، نعم قمنا بعمل أو قامت الحكومة السابقة بعمل، انطلقنا من تقييم يعتمد على وثائق إدارية إلى تقييم يعتمد على النفقات المرتبطة بالأسر.

ولكن، كل التقييمات أثبتت أن كل إنفاق استثنائي لأسرة معينة، والسيدات والسادة النواب، تكلموا هنا باستمرار علاش شرا التليفون، شرا

البشكليت، شراء إلى غير ذلك، كانت تجعل الأسر خارج هذه الاستفادة. قررت الحكومة أن تنتقل من هذا المنطق إلى منطق يقيم بشكل دقيق مداخيل كل أسرة، ونعرفو المدخول وكل أسرة كتستحق الاستفادة من هذه الإعانة سيكون لها الحق إلى ذلك.

- **رابعا،** مضاعفة جهود تأهيل منظومتي الصحة والتعليم، وتعزيز الولوج إلى السكن اللائق، وبطبيعة الحال سنويا نعمل على الرفع من الاعتمادات المخصصة لهذين القطاعين، نتيجة الخصاص والتراكمات التي عرفها خلال سنوات متعددة.

ولكن اليوم نحاول ونريد أن نغير المنطق لنجعل من الرفع من هذه الاعتمادات وتخصيص المناصب المالية، أمورا تمكن من تكافؤ الفرص لدى المغاربة للولوج إلى هذه الخدمات، وتخفيف الأعباء التي تتحملها الأسر.

ففي قطاع الصحة، تستهدف الحكومة ضمان الولوج الفعلي إلى علاج ذو جودة، وتعزيز جاذبية المستشفى العمومي، ولهذه الغاية سترتفع ميزانية القطاع إلى 45.4 مليار درهم بزيادة 3 دالملايير نتاع الدرهم مقارنة بسنة 2026، مع تخصيص 8000 منصب مالي، ونعرف جميعا الخصاص الذي تعاني منه مختلف المؤسسات الصحية فيما يخص مواردها البشرية.

وتوجه هذه الموارد، كما قلت أساسا، لمواكبة تعميم المجموعات الصحية الترابية، وإطلاق الأشغال بالمركز الاستشفائي الجامعي الجديد بالدار البيضاء، وتسريع إنجاز وتجهيز المراكز الاستشفائية لبني ملال وكلميم والرشيدية، وتأهيل 1600 مؤسسة للرعاية الصحية التي أطلقت الحكومة المنتهية ولايتها بداية أشغال هذا البرنامج، ومواصلة الاشتغال في أكثر من 90 مستشفى إقليمي وجهوي، وخاصة أيضا تسريع رقمنة المنظومة الصحية.

وفي التعليم والتكوين، يتمثل الهدف في تعميم التعليم الأولي والرفع من نسبة التلاميذ المتحكمين في التعلمات الأساسية، ومحاربة الهدر المدرسي مع تطوير مسارات بديلة للمنقطعين عن الدراسة، وتحسين قابلية إدماج الخريجين في سوق الشغل.

ويواكب هذه الأهداف رفع ميزانية قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين، لتصل إلى 121.3 مليار درهم بزيادة قدرها 5.3 مليار درهم، وتخصيص 17 ألف و874 منصبا ماليا.

وفي السكن، تستهدف الحكومة تنويع الحلول بحسب حاجات الأسر وقدرتها المالية، وتخصص برسم سنة 2027 اعتمادات للاستثمار قدرها 10.4 مليار درهم لهذا القطاع، لمواصلة الدعم المباشر للسكن الذي ناهز عدد المستفيدين منه 128 ألفا عند متم شتنبر 2026، وتسريع برامج محاربة السكن غير اللائق، وإطلاق البرنامج المندمج للسكن القروي، مع تبسيط مساطر التعمير والبناء بالوسط القروي.

- **خامسا،** بداية التنزيل الفعلي للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، خاصة من خلال إحداث الهياكل الجهوية الجديدة المكلفة بالتنفيذ، وتعزيز آليات التتبع والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإحداث منصة رقمية مخصصة لهذا البرنامج، تكون متاحة للمواطنين والفاعلين المؤسساتيين، وتتيح الاطلاع على البرمجة وتقدم الأشغال ومستوى إنجاز المشاريع، مع تخصيص اعتمادات مالية بـ 25 مليار درهم برسم سنة 27.

كما سيتم تسريع تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، من خلال المرحلة الثانية من هذا البرنامج التي تهم 24 مركزا بتكلفة إجمالية قدرها 1.68 مليار درهم.

- **سادسا،** إطلاق برنامج وطني مندمج للشباب 2027-2031 من أجل مواكبتهم الاجتماعية على المستوى الترابي، وملاءمة الكفاءات بشكل أمثل مع حاجيات النسيج الإنتاجي، وكذا الرفع من فعالية السياسات النشيطة للتشغيل، ووضع حكامة قوية للآليات الموجهة للشباب.

وسيشمل هذا البرنامج الذي يخصص له مشروع قانون المالية لسنة 2027 حوالي 6 د الملايير نتاع الدرهم لتكوين 100 ألف شاب سنويا، بناء على الحاجيات الحقيقية المعبر عنها من طرف المقاولات:

تمكين حوالي 100 ألف شاب سنويا من أول تجربة مهنية؛

رفع الطاقة الاستيعابية للتكوين بالتدرج إلى ما بين 150 إلى 200 ألف مستفيد سنويا؛

ومواكبة 12 ألف مقاولة سنويا للتطور والاستمرار عبر تسهيل الولوج للتمويل والضمان والأسواق، بما في ذلك الصفقات العمومية؛

تفعيل جواز الحركية المهنية لدعم الشباب الذين يجدون فرص عمل خارج مناطق إقامتهم، إلى جانب إطلاق برنامج لتوفير المساكن للإيجار لفائدتهم بأسعار مناسبة.

حضرات السيدات والسادة؛

يقدر الأثر الإجمالي لتنزيل هذه الأولويات الاجتماعية بحوالي 62 مليار درهم، ما يعني أن هذه الحكومة أوفت بالتزاماتها منذ أول مشروع قانون مالية تقدمه في هذه الولاية، إن تنزيل الأولويات الاجتماعية يشكل إحدى أهم الغايات التي تنتظم حولها الاختيارات مشروع قانون المالية للسنة 2027، فمسؤوليتنا هي أن تتحول التزامات الحكومة إلى تحسن ملموس في القدرة الشرائية للمواطنين، وإلى حماية اجتماعية أكثر إنصافا وإلى تنمية ترابية تقلص الفوارق بين المجالات، وإلى آفاق واضحة بالنسبة للشباب على مستوى التشغيل والتكوين.

ووفق نفس المنظور يولي المشروع أهمية خاصة لمغاربة العالم، باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، وذلك عبر تنزيل إجراءات متكاملة تشمل تأهيل الإطار المؤسساتي، وتعزيز الهوية وتعبئة الكفاءات، وتشجيع الاستثمار، والإدارة والحقوق، هذا إلى جانب دعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لترسيخ اندماجهم الاجتماعي وضمان مشاركتهم الكاملة والفعالة في الحياة الاجتماعية.

كما تعكس التدابير الاجتماعية التي يتضمنها هذا المشروع اختيارا واضحا يتمثل في حماية الطبقة المتوسطة، واستعادة قدرتها على الادخار والاستثمار في مستقبل أبنائها وتوسيع قاعدة الارتقاء إليها، فالطبقة المتوسطة تتحمل جانبا مهما من الجهد الضريبي، وتواجه في الوقت نفسه ارتفاع كلفة السكن والعلاج والتعليم والتنقل، بما يضغط على دخلها ويضعف قدراتها الضامنة للأمان الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تشكل المراجعة الشاملة لجدول الضريبة على الدخل مدخلا مباشرا لتحسين دخلها الصافي، وتترجم توجها نحو توزيع أكثر إنصافا للعبء الضريبي، يمكن الأسر المعنية من الاحتفاظ بجزء أكبر من الدخل المتأتي من عملها، والغاية هي أن ينعكس الجهد المهني والترقي في الأجر بصورة أوضح على مستوى عيش الطبقة المتوسطة وعلى قدرتها على الإنفاق.

وبهذا المعنى يتكامل الدعم الموجه إلى الأسر الهشة مع التدابير الموجهة إلى الطبقة المتوسطة ضمن سياسة اجتماعية لهذه الحكومة تراعي التوازن المجتمعي واختلاف الحاجيات، فالأسر الأشد هشاشة تحتاج إلى حماية مباشرة ومسارات للإدماج، بينما تحتاج الطبقة المتوسطة إلى إنصاف ضريبي وخدمات عمومية موثوقة، وحماية من المخاطر التي قد تدفعها إلى التراجع الاجتماعي.

كما أن هذه الحكومة تعتبر حماية الطبقة المتوسطة جزءا من مشروع اقتصادي واجتماعي متكامل، يربط بين الإصلاح الضريبي وجودة الخدمات، ونمو اقتصادي يخلق فرص الشغل ويدعم المبادرة والمقاولة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد قال جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية: "**إن الرهان الحقيقي للمرحلة المقبلة هو العمل الميداني على المستوى الترابي، بالوقوف على المشاكل الحقيقية لكل منطقة، والعمل على إيجاد حلول واقعية لها، فالنهوض بالتنمية المندمجة وتحسين الخدمات العمومية وتحفيز الاستثمار المنتج، يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار الجهوية المتقدمة وتفعيل اللاتمركز الإداري**".

ومن هذا المنطلق، فإن التنزيل الفعال للأولويات الاجتماعية والاقتصادية، يستلزم كذلك إعادة هندسة تنظيم البنيات المؤسساتية للدولة وطرق تدخلها، حيث تتوافر في المستوى الترابي سلطة القرار ووسائل التنفيذ والمسؤولية عن النتائج، ومن هنا فإن التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري يشكل شرطا ضروريا للنجاح، وترجمة عملية للتوجيهات الملكية السامية، الرامية إلى القطع مع التفاوت في وتيرة التنمية بين مناطق المملكة.

ولهذه الغاية، قررت الحكومة أن تولي، منذ هذا المشروع، عناية خاصة لتسريع تنزيل القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، ورفع التحويلات المالية لفائدتها إلى ما لا يقل عن 12 مليار درهم، وبالموازاة مع ذلك ستعمل وفي أقرب الآجال، كما ذكرت بذلك السيدة رئيسة الحكومة، على التفعيل الكامل للميثاق الوطني للاتمركز الإداري، من خلال النقل الفعلي للاختصاصات والموارد البشرية اللازمة إلى المصالح اللامركزة، بما يقرب القرار من المواطن ويتيح معالجة الاحتياجات في المجال.

ويستدعي هذا التحول أن يقترن وضوح الاختصاصات بتحديد مسؤوليات التنفيذ، وأن يرتبط التمويل ببرامج متعاقد بشأنها ونتائج قابلة للتتبع والتقييم.

حضرات السيدات والسادة؛

يشكل تحقيق نمو اقتصادي أقوى وأكثر قدرة على خلق فرص الشغل، شرطا أساسيا لتوفير الموارد اللازمة لتمويل الالتزامات الاجتماعية وضمان استمرارها، ولذلك يربط مشروع قانون المالية بين الطموح الاجتماعي وتوسيع قاعدة الإنتاج والاستثمار، بما يعزز موارد الدولة، ويمنح الأسر فرصا أكبر لتحسين دخلها من خلال العمل والمبادرة.

وفي هذا الإطار، يرتفع مجهود الاستثمار العمومي إلى 400 مليار درهم برسم سنة 2027، لمواكبة مختلف الأوراش التنموية الكبرى والإستراتيجيات القطاعية، التي أطلقتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

كما ستولي الحكومة اهتماما خاصا للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، عبر مواكبتها وتيسير ولوجها، خاصة إلى التمويل والضمان والعقار والصفقات العمومية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن استدامة النمو الاقتصادي تقتضي تحصين مقوماته في مواجهة المخاطر المناخية وتقلبات الأسواق والتحولات التكنولوجية.

ومن هذا المنظور يشكل تعزيز السياسة المائية والغذائية والطاقية والرقمية التكنولوجية استثمارا في قدرة بلادنا على مواصلة التنمية وحماية استقلال قرارها، وفي هذا الإطار فقد خصصت الحكومة الاعتمادات الضرورية لتسريع مختلف هذه الإصلاحات والاستثمارات في مختلف هذه الاستراتيجيات.

ووفق هذا المنظور، تحرص الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 على الحفاظ على توازنات ماليتنا العمومية، من خلال العمل على ضمان استقرار عجز الميزانية في حدود 3%، بما يمكن من ضبط حجم المديونية في حدود 66.9% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسادة؛

إن الاختيارات التي عرضناها أمامكم ترسم وجهة العمل الحكومي منذ السنة الأولى من هذه الولاية، وتجمع بين الاستجابة للأولويات الاجتماعية وتقوية الأسس الاقتصادية، ونتوقع في ضوء تنزيل هذه الأولويات والفرضيات أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا في حدود 3.7% في سنة 2027، وإن الحكومة، وهي تقدم أول مشروع قانون للمالية في هذه الولاية، حريصة على

أن يبدأ الوفاء بالتزامها مع بداية تحملها للمسؤولية، وأن تقترن التعهدات باختيارات مالية وإجراءات عملية، وهو ما فصلنا بياناته أمامكم، حيث بلغ كما قلت التمويل المالي للبرنامج الحكومي في سنته الأولى 62 مليار درهم.

حضرات السيدات والسادة؛

إن دقة المرحلة والظروف العالمية وحجم الرهانات يقتضيان منا جميعا تعبئة وطنية، تتكامل فيها المسؤوليات كل من موقعه حول طموح واحد ومشترك لبلادنا، وتتحمل الحكومة في مقدمة ذلك مسؤولية توفير شروط التنفيذ وضمان انسجام السياسات وتعبئة الإدارة والمؤسسات العمومية وإزالة العوائق التي تؤخر الإنجاز، ونتطلع إلى مساهمة مؤسستكم الموقرة في إثراء الاختيارات وتعزيز جودتها، وإلى رقابة برلمانية تتابع الوفاء بالالتزامات وتسائل أثرها، في احترام للتعددية ولأدوار الأغلبية والمعارضة.

كما نتطلع إلى انخراط أقوى للقطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل، وإلى مساهمة فاعلة للقطاع المالي في توجيه الادخار نحو تمويل الاقتصاد المنتج ومواكبة المقاولات، ولا سيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتمويل المشاريع ذات الأثر التنموي، وأن تضطلع الجهات والجماعات الترابية بدور أساسي في تحويل الأولويات الوطنية إلى برامج تستجيب لحاجات مجالاتها.

كما نصبوا لأن يشكل الحوار مع الشركاء الاجتماعيين وانخراط المجتمع المدني رافعة أساسية لتعزيز الثقة وتوسيع المشاركة في إنجاح الإصلاحات.

وبهذه الإرادة نقدم لكم مشروع قانون المالية لسنة 2027 ملتزمين بأن يكون انطلاقة للوفاء بالالتزامات، وبأن نضع ما يتيحه من موارد وما يتضمنه من إصلاحات في خدمة الوطن والمواطن، ذلك هو المعيار الذي نحتكم إليه وتلك هي المسؤولية التي نعقد العزم على الاضطلاع بها لنكون في مستوى الثقة، وفي مستوى ما تستحقه بلادنا من تقدم وازدهار، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وخير ما أختم به قوله تعالى "**إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب**" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير المحترم، شكرا للسيدات والسادة النواب على تعاونكم.

ورفعت الجلسة.